

## عقيلة صالح يدعو لانتخاب رئيس ليبيا بشكل مباشر

القبة (ليبيا) - جدد رئيس مجلس النواب الليبي (البرلمان) عقيلة صالح دعمه لإجراء الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر المقبل في موعدها قبل الاستفتاء على مسودة الدستور.

وعكس الإجماع الذي نظمته صالح مع رئيس مفوضية الانتخابات عماد السايح دعما من رئيس البرلمان للرجل الذي كان عرضة في الفترة الماضية لهجمات حادة من جماعة الإخوان المسلمين والمقربين منهم والذين يدعون إلى إرجاء الانتخابات بالتشبيث بإجراء استفتاء على مسودة الدستور.

وحسب بيان مقتضب للبرلمان، أكد عقيلة رفضه التام لكافة محاولات العرقلة بقصد تأجيل الانتخابات عن موعدها المحدد في 24 ديسمبر وضرورة العمل على الوفاء بهذا الاستحقاق الانتخابي في موعده.

وشدد رئيس البرلمان على ضرورة "عدم مصادرة حق الشعب الليبي في اختيار الرئيس بطريقة مباشرة في انتخابات حرة ونزيهة وشفافة".

وأكد رئيس المفوضية العليا للانتخابات جاهزية المفوضية من النواحي الفنية لتنظيم الانتخابات في موعدها.

ويأتي هذا اللقاء في وقت تشن فيه رئيس المجلس الأعلى للدولة الاستشاري الذي يسيطر عليه إخوان ليبيا هجوما حادا على السايح، مجددا تأكيد على ضرورة إجراء استفتاء على مسودة الدستور، في خطوة رأى فيها مراقبون محاولة لتعطيل إجراء الانتخابات العامة في موعدها.

ويقول مراقبون إن المشكلة ليست في إجراء الاستفتاء بل في إمكانية رفضه من قبل الليبيين، ما يعني إعادته مباشرة إلى هيئة صياغة الدستور لتعديله في مرحلة أولى ثم إجراء استفتاء جديد عليه عن مرحلة ثانية وهو ما يصعب عملية إجراء الانتخابات.

ويروج إخوان ليبيا ومجلس الدولة الخاضع لسيطرتهم لهذه العملية، وهو ما رأى فيه مراقبون محاولة لعرقلة الانتخابات المقرر تنظيمها في 24 من ديسمبر المقبل.

ويُدفع الإخوان بالجدل بشأن الاستفتاء في كل مرة حيث لم تنجح بعد اللجنة القانونية التابعة للمنتقى الحوار السياسي في التوصل إلى توافق حول القاعدة الدستورية التي ستتم على أساسها الانتخابات، إلى جانب نقاط خلافية أخرى لم يقع الحسم فيها على غرار طريقة انتخاب الرئيس بشكل مباشر أو من قبل البرلمان حيث يضغط الإخوان من أجل انتخابه عبر مجلس النواب وصلاحيات ضعيفة.

وأصر المشري مؤخرا على موقفه بشأن الاستفتاء حيث اتهم قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر بعرقلة قائلاً "المعلومات التي لدينا أن المجرم القابع في الرجمة (في إشارة إلى قائد الجيش) أبلغ كل الجهات الدولية وهي أبلغتنا أنه يرفض الاستفتاء على الدستور".

# الرئيس التونسي يعيد الأولوية في الحوار لتغيير نظام الحكم

## حركة النهضة ترفض دعوة قيس سعيد إلى تعديل الدستور



تحرك يقرب الفرقاء إلى طريق الحوار أم يبعدهم عنه

إجراء حوار وطني بعد أن اجتمع برؤساء حكومات سابقين (إلياس الفخفاخ، يوسف الشاهد، علي العريض) ورئيس الحكومة هشام المشيشي. ومسءء الثلاثاء نشرت رئاسة الجمهورية ملخصا للاجتماع وكلمة للرئيس تضمنت دعوة صريحة لتغيير النظام السياسي، إلى جانب ضرورة تغيير الدستور الذي وقع إقراره في 2014. ويريد الرئيس سعيد إرساء "ديمقراطية مباشرة" من خلال نظام رئاسي لكن مع منح صلاحيات أوسع للمجالس المحلية والجهوية، وهو ما جعله يرفع في 2019 شعار "الشعب يريد" خلال حملته للانتخابات الرئاسية.

وكان الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، قد قدم مبادرة منذ أكثر من ستة أشهر للرئيس سعيد من أجل الإشراف على حوار وطني، وتتضمن المبادرة 3 محاور كبرى اقتصادية واجتماعية وسياسية. ويتضمن المحور السياسي تقييما شاملا للنظام السياسي المتبع منذ 2014، علاوة على تقييم القوانين المنظمة للعملية السياسية في البلاد على غرار قانون الأحزاب والجمعيات وقانون الانتخابات.

على موقفها القاضي بضرورة الإبقاء على النظام الحالي، وهو شبه برلماني. واعتبر الناطق الرسمي باسم حركة النهضة أن الدعوات إلى تغيير النظام السياسي -بما في ذلك دعوة الرئيس- قد تدفع التونسيين إلى سلك مسارات نحن في غنى عنها.

وقال العبادي في تصريح لـ "العرب" إن "الحركة أعلنت موقفها مرارا بشأن هذه الدعوات وبشأن النظام والدستور الحالي، هذا الدستور لم يكتمل الآن؛ لم تدرس المحكمة الدستورية ولا غيرها ما الهيئات الدستورية الأخرى وبالتالي لا ينبغي أن نحكم على دستور لم يكتمل بعد، وقضايا البلاد ليست قضايا دستور أو النظام السياسي".

وأكد العبادي "تحسن ضد تغيير النظام السياسي الحالي لأن العملية تتطلب وقتا، وحتى البات الوصول إلى ذلك مفقودة الآن، والدعوات إلى تغيير النظام السياسي هي محاولة لإخلال السداد في مسار غير دقيق ونتائج غير معلومة. والنهضة تبنت النظام البرلماني الذي هو موجود في الدستور الحالي".

وكان الرئيس سعيد قد بعث الثلاثاء رسائل إلى الفرقاء مفادها استعداده

السياسية؛ نظام الحكم والنظام الانتخابي، والطريقة الوحيدة لتغييرهما لا يمكن أن تكون إلا بالرجوع إلى الشعب من خلال استفتاء لأنه حتى النظام السياسي الحالي قام دون استشارة الشعب حوله".

وتابع "مقاربنا في حركة مشروع تونس لتنفيذ هذه الرؤية واضحة من خلال بعض النقاط الأولى: تتمثل في حوار يرعاه رئيس الجمهورية. النقطة الثانية: في غضون ذلك يتم تحديد الحكومة تماما عن الصراعات السياسية لتتفرغ لإدارة الأزمات الصحية والاقتصادية. ثالثا: يتم اعتماد المشروعية للدعوة إلى الاستفتاء من خلال الدستور نفسه الذي تقول فصوله إن الشعب صاحب السيادة".

لكن هذه العملية -أي تغيير نظام الحكم في تونس- لا تحظى بإجماع لدى الطبقة السياسية في البلاد حيث تُصر حركة النهضة الإسلامية، التي حصلت على غالبية المقاعد في البرلمان في الانتخابات الأخيرة التي جرت في العام 2020،

تجلت بوضوح في ردود الفعل على ما جاء فيه -خاصة عندما تحدث الرئيس عن مخططات لاغتياله من قبل أطراف لم يسمها، علاوة على الانتقادات التي وجهها للحوار الوطني- إلا أن العديد من الجهات السياسية المتحمسة لـ "جمهورية ثالثة" بنظام رئاسي رحبت بدعوة الرئيس سعيد إلى الإصلاح السياسي. وفي سياق هذا الترحيب قال الأمين العام لحركة مشروع تونس محسن مرزوق "لا يمكن إلا أن نرحب بدعوة الرئيس سعيد إلى تغيير نظام الحكم والدستور، نحن بحاجة إلى العودة لنظام رئاسي ديمقراطي ويتم ذلك عبر إعادة الكلمة للشعب التونسي".

وأضاف مرزوق في تصريح لـ "العرب" أن "هذا ما طرحناه منذ 2020، أصل المشكلة كامن في المنظومة

### أي الأنظمة أصح للتونسيين؟



نحن بحاجة إلى العودة لنظام رئاسي ديمقراطي عبر استفتاء شعبي

محسن مرزوق الأمين العام لحركة مشروع تونس

النهضة ضد الدعوة إلى تغيير نظام الحكم، نحن مع النظام البرلماني

فاتي العبادي الناطق باسم حركة النهضة

وبالرغم من أن حديث قيس سعيد، في أعقاب الاجتماع الذي بث رسائل طمأنة بشأن إجراء حوار وطني يُهيئ الأزمنة السياسية التي ترزح تحت وطأتها البلاد حاليا، قد أفضى إلى انقسامات

يسعى الرئيس التونسي قيس سعيد لإعادة ترتيب أولويات الحوار الوطني المقرر تنظيمه لاحقا من خلال التركيز على تغيير نظام الحكم في البلاد، في خطوة قد تعمق الانقسام حيث ترفض حركة النهضة الإسلامية وأطراف سياسية أخرى تغيير النظام الحالي، وهو شبه برلماني ويواجه انتقادات حادة حول إفرزاته.

### صغير الحيدري

تونس - استغل الرئيس التونسي قيس سعيد اجتماعه مع عدد من رؤساء الحكومات السابقين للدعوة إلى إصلاحات سياسية في البلاد تشمل تغيير نظام الحكم والقيام بتعديل دستوري وذلك خلال الحوار الوطني المرتقب، ما يوحي بأن الرئيس سعيد سيضع هذا الملف في صدارة أولويات الحوار.

ورغم أن جهات سياسية لا تسابر الرئيس رؤيته للنظام السياسي إلا أنها لم تتردد في إبداء تفاعلها بدعوته إلى تغيير نظام الحكم الذي لطالما واجه انتقادات حادة، لاسيما بسبب صراع الصلاحيات بين رؤوس السلطة الذي أفضى في نهاية المطاف إلى انسداد سياسي تتخبط فيه البلاد منذ أشهر.

ودعا قيس سعيد مساء الثلاثاء إلى حوار وطني يقود إلى الاتفاق على نظام سياسي جديد وتعديل دستور 2014 الذي قال إنه "كله أفعال"، وذلك في مسعى منه لحل الأزمة السياسية الحادة في البلاد. وشدد الرئيس سعيد على أن "الحوار حول مرحلة الانتقال من هذه الحالة إلى حالة جديدة بعيد عن أي صفاقات لا في الداخل ولا مع الخارج".

وأوضح "لندخل في حوار جدي يكون في مرحلة انتقالية ويمهد لحوار آخر يتعلق بنظام سياسي جديد ودستور حقيقي لأن هذا الدستور قام على وضع حقيقي في كل مكان والحال أنه لا يمكن أن تسير المؤسسات بالأفقال والصفاقات.. طريق الحوار واضحة من شاء فليسلكها ومن أصر على عكس ذلك فليتحمل مسؤوليته وماله قمامة التاريخ".

# المغرب يوازن علاقاته بين الفلسطينيين وإسرائيل

## هنية في الرباط بالتزامن مع تهنئة العاهل المغربي لرئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد

بمناسبة انتخابه رئيسا جديدا للوزراء في إسرائيل، مضييفا أن "تل أبيب تعتبر المغرب صديقا وشريكا هاما في مساعي دفع السلام والأمن في المنطقة قداما".



نوفل بوعمري  
سياسة المغرب  
متوازنة في العلاقة مع  
إسرائيل وفلسطين

وهنا العاهل المغربي بينيت بانتخابه رئيسا لوزراء إسرائيل، خلفا لبنيامين نتانياهو، وقال في برقية التهنئة إن الملكة "حريصة على مواصلة دورها الفاعل ومساعيها الجيدة الهادفة لخدمة سلام عادل ودايم في الشرق الأوسط ضمن لكافة شعوب المنطقة العيش جنبا إلى جنب، في أمن واستقرار ووثاق".

فيما أكد بينيت على أنه "سيعمل على تعزيز العلاقات الإسرائيلية المغربية في كافة المجالات، بما سيحقق الرفاهية والأزدهار لكلا الشعبين اللذين تربطهما صداقة طويلة الأمد".

إعادة فتح مكتب الاتصال الإسرائيلي في المغرب، بعد توقف التواصل منذ العام 2000، وستكون له لقاءات مع مسؤولين وقيادات أحزاب وهيئات مغربية.

وتعد هذه الزيارة الثالثة التي تقوم بها قيادة حركة حماس إلى المغرب، بعدما قام رئيس المكتب السياسي السابق للحركة خالد مشعل بزيارته الرسمية للمغرب في العامين 2012 و2017.

ويتكون الوفد المرافق لإسماعيل هنية من نائب رئيس الحركة صالح العاروري وأعضاء المكتب السياسي موسى أبو مرزوق ومحمد نزال وحسام بدران وعزت الرشق.

ويقول مراقبون إن الزيارة في إطارها العام تأتي في سياق الإنشادة بالدور الذي قام به المغرب خلال التصعيد الأخير بين حماس وإسرائيل في قطاع غزة، وأيضا لتبديد بعض الآراء التي تقول إن حماس لها اعتراض على فتح مكتب الاتصال الإسرائيلي في المغرب.

ويأتي ذلك أيضا في وقت عبر فيه نتانياهو بينيت عن شكره للملك محمد السادس، الذي بعث له رسالة تهنئة

الشيخ الجراح وعلمية حارس الأسوار ضد حماس في غزة، ومحاولات تركيا الاستيلاء على دور لجنة القدس، علاوة على قرارات البرلمان الأوروبي بشأن الأزمة مع إسبانيا".

وتأتي زيارة إسماعيل هنية، التي تمتد لأربعة أيام، في أعقاب أشهر من إعلان

وبدورها قالت الباحثة شامة درشول لـ "العرب" إن "الزيارة لا يمكن قراءتها على أنها محاولة من الحزب الإسلامي (العدالة والتنمية) لدغدغة مشاعر الناخبين، بل هي أبعد من ذلك؛ هي محاولة من المغرب لتحريك أوراها العربية وغيرها خاصة بعد الوقائع الأخيرة المتصلة بأحداث

وللحفاظ على علاقات متوازنة مع جل الأطراف في الشرق الأوسط ولإسما بين الفلسطينيين وإسرائيل دون أن يتردد في الدفاع عن مصالح الفلسطينيين وحقوقهم.

ويُضيف هؤلاء المراقبون أن زيارة هنية كانت بضوء أخضر ملكي خاصة أن الخطوة سيقها إرسال العاهل المغربي برقية تهنئة لرئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد. وهذا يعني - حسب المراقبين- أن المغرب يوازن مصالحه الكبرى بشكل واقعي ودون إخلال بمبادئ الدفاع عن القضية الفلسطينية والقدس الشريف.

واعتبر المحلل السياسي نوفل بوعمري أن "المغرب يمارس سياسته الخارجية بنوع من التوازن الدبلوماسي والسياسي في العلاقة مع إسرائيل وفلسطين وفصائل المقاومة".

وأكد أن "المغرب متميز في دبلوماسيته الخارجية ومستقل في قراراته، وعلاقته مع إسرائيل لا تعني العداء للتنظيمات الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، بل بالنسبة إلى المغرب هذه تكمل تلك".



دبلوماسية متوازنة

### محمد ماموني العلوي

الرباط - عكست زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية إسماعيل هنية إلى المغرب والتهنئة التي توجه بها العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد نفتالي بيني سعي الرباط إلى موازنة علاقاتها مع الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقام رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بزيارة هي الأولى من نوعها إلى المغرب لإبداء تلبية لدعوة رسمية من حزب العدالة والتنمية.

وأوضحت الأمانة العامة للحزب في بلاغ لها أنه "تم خلال هذه الزيارة إجراء مباحثات بين وفد حركة المقاومة الإسلامية 'حماس' وقيادة حزب العدالة والتنمية حول مستجدات القضية الفلسطينية وسبل دعمها، كما تتضمن الزيارة لقاءات مع أحزاب سياسية مغربية أخرى".

ويرى مراقبون أن زيارة هنية تأتي في سياق محاولات المغرب المستمرة